

لَوْ أَخَذَ الْقَوْسَ غَيْرَ بَارِيهَا

للدكتور إبراهيم السامرائي

(كلية الآداب ، جامعة بغداد)

رعاك الله — اخي الكريم — وسدّد خطاك، وأقال من عثرتك ؛ لقد ضبطتُ الكَلِمَ في مبحثي المنشور في « العدد المزدوج الخامس والسادس » ، تكلمة لعمل المطبعة التي ينقصها الشكل ، ثم مررت بقولي : « يتوفّر فيه » في آخر الموضوع ، فرايت أن تصحّح ما بدا لك أنه خطأ ، فرسمت ألفاً بعد الواو ، فصارت « يتوافر فيه » .

شكر الله لك سميعك، إنك حفزتني الى الكتابة في موضوع التصحيح اللغوي لما هو خطأ وتجاوز ، ولما خيّل لطائفة من أهل العلم أنه خطأ .

اقول : إن الذين ذهبوا الى أن من الفصيح أن نقول : توافر الشيء ، ولا نقول : توفّر الشيء ، لم يكونوا على علم كاف بكتب العربية ، وأقرب هذه هي المعجمات . ليس غريباً أن أقول : إننا نحن معاصر العرب ، ولا سيّما أهل العلم منهم ، لا نرى فينا حاجة الى الرجوع الى المعجم القديم . فماذا من امر « توفّر » و « توافر » في المعجم ؟ جـاء في « التهذيب » للازهري :

والمستعمل في التعدي : وتفرناه توفيراً .

وجاء في « اللسان » :

وتفرّ عليه حقه توفيراً ، واستوفره ، أي استوفاه . وتوفّر عليه أي رعى حرّماته ، ويقال : هم متوافرون أي هم كثير ، وتوفّر الشيء وفراً ،

وَوَفَّرَهُ : كَثَّرَهُ . فليس من « تَوَافَرَ » إِلَّا قَوْلُهُمْ : « هُم مَتَوَافِرُونَ » أَي هُم كَثِيرٌ . وَقَوْلُهُمْ « تَوَفَّرَ عَلَيْهِ » شَيْءٌ آخِرٌ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ اسْتِعْمَالِنَا فِي اللَّفْظِ الْمَعَاوِرَةِ ، لِأَنَّهُ يَفِيدُ رَعِي الْحُرْمَاتِ .

وليس لنا إِلَّا أَنْ نَقُولَ إِنَّ اسْتِعْمَالِنَا الْحَدِيثَ « تَوَفَّرَ الشَّيْءُ » (مَتَأْتٍ) مِنْ وَفَّرْتُهُ فَتَوَفَّرَ ، كَمَا تَقُولُ عَلَمَتُهُ فَتَعَلَّمْ . إِنَّ الْمَعْجَمَ لَا يَعْضُ لِمَا هُوَ وَاقِعٌ وَجَارٍ عَلَى سَنَنِ الْعَرَبِيَّةِ .

لقد خلت مادة « حَزَبَ » مِنْ بِنَاءِ « تَحَزَّبَ » ، كَمَا خَلَّتْ مَادَةُ « خَرَبَ » مِنْ بِنَاءِ « تَخَرَّبَ » . فَهَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ : إِنَّ الْفَعْلَيْنِ « تَحَزَّبَ » وَ « تَخَرَّبَ » غَيْرِ صَحِيحَيْنِ فَصِيحَيْنِ ، وَإِنْ اسْتِعْمَلَهُمَا مِنَ الْخَطَا ؟ فَمَاذَا كَانَ « تَحْزِيبَ » ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَوْسِ بْنِ حَذِيفَةَ قَالَ : سَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — كَيْفَ تُحَزَّبُونَ الْقُرْآنَ ؟

أقول إذا كان هذا ، فَلِمَ لَا يَكُونُ « تَحَزَّبَ » ؟ وَإِذَا اشْتَمَلَتِ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى الْفِعْلِ « خَرَّبَ » وَالْمَصْدَرِ التَّخْرِيبِ ، فَلِمَ لَا يَكُونُ « تَخَرَّبَ » ؟ أَلَمْ يَقُلْ اللُّغَوِيُّونَ بِالْمَطَاوِعَةِ ، نَحْوَ قَدَمَتُهُ فَتَقَدَّمَ ؟ ثُمَّ أَلَمْ يَسْتَعْمَلِ الْفَصْحَاءُ طَوَالَ قُرُونِ الْفَعْلَيْنِ : تَحَزَّبَ وَتَخَرَّبَ فِي نَثْرِهِمْ وَشِعْرِهِمْ ؟ وَعَلَى هَذَا كَانَ اسْتِعْمَالُ « تَوَفَّرَ » هُوَ الْفَصِيحُ الْمَلِيحُ ، وَلَمْ يَرِدْ « تَوَافَرَ » إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ : « هُم مَتَوَافِرُونَ » أَي هُم كَثِيرٌ ، وَهَذَا لَا يَعْنِي مَا نُرِيدُ مِنْ « تَوَفَّرَ » الشَّيْءِ إِذَا كَانَ وَافِرًا .

وَلَا حُجَّةَ لِأَصْحَابِ التَّخَطُّطَةِ مِنَ الْمُتَصَدِّقِينَ إِلَى تَصْحِيحِ الْإِلْفَازِ وَالْأُبْنِيَّةِ وَوَجْهِ الْقَوْلِ ، فِي أَنَّ الْمَعْجَمَ الْقَدِيمَ خَلَا مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَوْ تِلْكَ ، ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْجَمَ الْقَدِيمَ مُعْوِزٌ يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ مِنَ الْاسْتِقْرَاءِ . ثُمَّ إِنَّ الْمَعْجَمَ قَدْ يَذْكَرُ الْكَلِمَةَ وَيَفُوتُهُ ذِكْرُ الْجَمْعِ ؛ فَهَلْ يَعْنِي هَذَا أَنْ الْجَمْعَ غَيْرَ وَارِدٍ فِي اللَّفْظِ ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ الْمَعْرِيبِينَ إِلَّا يَأْتُوا بِجَمْعِهَا حَمَلًا عَلَى نِظَائِرِهَا ؟ إِنَّ « الْخَمْرَ » مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ مَادَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الْمَعْجَمِ الْقَدِيمِ ،

ولكنها خلت من « الخُمور » وهو الجمع ؛ فهل يقال : إن « الخُمور » خطأ لان المعجم أُخْلَ بها ؟ و « الخُمَر » بالتحريك ما وراك من الشجر ، وليس من جمع له في المعجم ، فهلاً أئنا لأنفسنا ان نجعله على « أفعال » مثل قلم وأقلام ؟ وإذا اشتمل المعجم على « تمر وتمور » فلم لا نقول إن المعجم اخْلَبَ « الخُمور » جمعا لـ « خُمَر » ، واخلَبَ « البقول » جمعا لـ « بُقُل » ، وغير هذا كثير لا يحصره العد . وإذا خلا المعجم من « التطور » في مادة « طور » فهل ترى أن جبهة المعريين منذ ما يقرب من مئة سنة مخطئون في صوغ هذا المصدر ؟ ثم إنك تجد الفعل في المعجم ولا تجد مطاوعه ، وهو جار في الاستعمال الفصيح منذ قرون عدة . إلا ترى أن المعجم قد اخْلَبَ بـ « انجيس » و « انجيز » و « انجر » ، وكله فصيح جار في اساليب المتقدمين ؟ ولعل ما آخذه على اصحابنا المتصددين للتخطئة في عصرنا هذا أنهم لا ينظرون في اساليب المعريين في المظان الادبية واللغوية والتاريخية غير ما ندعوه « معجمات » . ومن امثلة هذا الكثير مما ندعوه خطأ ، لانه لم يرد في المعجم القديم ، ما قالوا في الفعل « ساهم » بمعنى « شارك » كأن يقال : « ساهم محمد في إنجاز المشروع الثقافي الكبير » بمعنى انه شارك مع غيره من العاملين .

جاء الفعل « ساهم » في لغة التنزيل العزيز في قوله تعالى :
« فسَاهِمُ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ » . اي قارع اهل السفينة فقرع ، في الكلام على النبي يونس — عليه السلام فقاتل تعالى : « إِذْ أَبَقَ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ، فسَاهِمُ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ، فَالْتَقَمَهُ الْحَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ . (١) »
وفي الحديث الشريف : ان رجلين احتكما الى النبي — صلى الله عليه وسلم — في مواريث قد دُرُست ، فقال لهما : اذهبا فتوخَّيا ، ثم استهما ، ثم لياخذ كل واحد منكم ما تُخرجه القسمة بالقرعة .

ان هذا ليشير الى أن الفعل « ساهم » او « استهم » متصل بالمقارعة التي تقوم على المساهمة، أي المقارعة بـ « السهام » ؛ فأما دلالة المشاركة العامة كما هي الحال في اللغة المعاصرة فقد أخذ بها المعجم القديم والنصوص القديمة . غير ان اللغة حين اتسعت فيها مجالات القول، وتأثرت بما فرُضت عليها الحضارات، استجابت للتوسّع الكبير، فاتسّعت ، فكان من ذلك ان يكتب الشريف الرضي الى أبي اسحق الصابي رسالة يعزيه بفقد ولده فيقول له : وانا المساهمُ لك في تحمّل النائبة .

لقد أخذ المعجم القديم بالفعل « شاكس » وهو معروف مشهور، في حين ورد فيه « تشاكس » كما في لغة التنزيل العزيز : « ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً » . أقول : اذا ورد الفعل « تشاكس » فمن الصحيح ان يكون الفعل « شاكس » لأن « التشاكس » ان « يشاكس » الرجل آخر . فهل من الحق ان نقول إن الفعل « شاكس » والمصدر المشاكسة، او الشكاس من الخطأ لأن المعجم القديم قد أخذ بها ؟

وإذا عرفنا ان قياس المصدر في « فاعل » هو « الفعل والمفاعلة »، وجدنا المعجم قد يكتفي بأحدهما، والغالب ما جاء على « مفاعلة »، ويهمل « الفعل » ؛ كما في « المواظبة » ولم يشر المعجم الى « الوظاب » . ومثل هذا « المباراة » مصدر الفعل « بارى »، يشير اليه المعجم القديم ولا يشير الى نظيره « البراء » . ونجد « المضاهاة » ولا نجد « الضهاء » ونجد « المسامة » . ولا نجد « التسماء » .

وقد حلا لابي عثمان الجاحظ ان يستعمل الابنية القياسية وان لم تكن مما ألفها الاستعمال وأشار اليها كتب اللغة ، فقد استعمل « الخطار » ولم يقل « المخاطرة »، وهي أشيع في القياس ؛ واستعمل « البراء » ولم

يستعمل « المبراة » (٢) ، ولأبي عثمان نظر فريد في دلالة الالفاظ ؟ لقد فرضت علينا الحياة المعاصرة الفاظا تعد بالمئين بل الآلاف لا مكان لها في المعجم ، فهل جاز لنا ان نعدّها من الخطأ أو المولّد أو ما شئت ؟ أفليس من الحكمة ان يكون لنا معجم جديد يشتمل على المباحثة والمكاملة والمشادة ونحو هذا ؟ أما ان تقول - حفظك الله - ان هذا خطأ وتجاوز، فما أراك رعيتَ للغة حقّها وحُرمتها ، افلستَ ممن حَمَل الضيمَ عليها ووشمها بالتخاذل والضيّق ؟!

قلت : إن المتصدّين للتخطئة والتصحيح لم يتجاوزوا المعجم القديم ، ومنهم من لم يُطل النظر في هذا المعجم فيعرف ما فيه معرفة يستوفي فيها الكلمة واستعمالها . وكيف يتأتّى لفلان أو فلان من أصحاب العلم المتصدّين للتخطئة وتقويم اللسان والقلم وهو لم يستوعب ما جاء في كلام الله العزيز ؟!

اعرف من خبر احد هؤلاء الفضلاء ، بل من متقدّميه ممن ضربوا في هذا الامر بسهم صائب ، انه قد شارك في وضع كتاب مدرسي في «ألبلاغة» مع اثنين آخرين ، فاتفق الثلاثة على أن يضطلع اثنان منهم بوضع مادة الكتاب ، وينفرد صاحبنا المعنيّ بتقويم اللغة وأساليب القول والكتابة بمراجعة الكتاب . ولما أن تم لصاحبيه وضع الكتاب ، أقبل هو يراجعه فوجد في فاتحته شيئا موجّها الى الطالب جاء فيه :

« فليتدبّر الطالب هذه الموضوعات . . . » . كأن أستاذنا الجليل قد هجس في نفسه ان « التدبّر » في قولك كاتب مقدمة الكتاب من الخطسأ فقال : « ان التدبّر » يعني النظر في الأدبار .

اقول : لو ان أستاذنا الجليل قد اطال النظر في كتاب الله العزيز

٢ - لأبي عثمان الجاحظ مادة لغوية ذات قيمة تاريخية كبيرة ، وكنت اشرت الى هذا في كتاب لي ما زال مخطوطا وسميته بـ « معجم الجاحظ » .

لقرا الآية الكريمة : « أفلا يتدبرون القرآن ... » . ثم انه قد أُرِ عنه انه كان يقول : « يقال هذا الشيء عاديّ » وهو خطأ، لأن « العاديّ » هو الشيء القديم العتيق ، والنسبة الى «عاد» من الامم البائدة الاولى ، ومن ذلك « العاديات » للنفائس والتحف . لقد قيل له : وكيف النسب الى « العادة » ؟ فلم يكن منه إلا أن تراجع وصدّق .

اقول : إن بيتدر المرء الى القول بـ « الخطأ » شيء يناقض العلم، ذلك ان الإحاطة بالمستعمل وغير المستعمل من الابنية والاساليب أمر عسير ، ومن هنا كان الاقتصار على ما في المعجم القديم لا يحقق غرضاً علمياً . الا ترى ان المعجم القديم لم يشر الى بناء « فطع » المضاعف، وقد تحسبه من لغة العوام لأنهم يستعملون « التظطيع »، ولكنك تفاجأ حين ترى هذا البناء في « شرح المفضليات » للتبريزي حيث يقول (٣) : « والقصد الى التظطيع .. »

ثم نجد ابن المقفع يقول في « الادب الصغير » (٤) :

« فالسعيد الفالح ، والمرجوُّ من لم يخصم » .

لقد اخلَّ المعجم القديم بـ « الفالح » اسم الفاعل من « فَلَحَ » ذلك ان في المعجم « أفلح » الرباعي ليس غير ، أفجائز ان نذهب الى خطأ القول بـ « الفالح » وقد استعمله ابن المقفع، بحجة ان المعجم لم يشر اليه ؟ ولا بد لي ان اتوجه الى أصحابنا الفياري على العربية والساعين الى سلامتها فأتقول لهم : إن الطريق الى معرفة الصحيح والخطأ في الابنية والاساليب رهين بالنظر في كتاب الله العزيز، والحديث الشريف، وسائر المواد الأخرى مما اشتملت عليه كتب اللغة والادب والتاريخ ، وان الاقتصار على المعجمات

٣ - التبريزي ، شرح المفضليات (بتحقيق البجاوي) ٢١٧/١ .

٤ - ابن المقفع ، الادب الصغير (دار الجيل في بيروت) ص ١٧٢ .

اللغوية لا يحقق هذا الغرض العسير .

إن أصحابنا أهل التصحيح وتخيراً الأساليب القويمة قد وقعوا في أوهام بسبب من نقص أدواتهم . لقد قال أحدهم مثلاً : إن الصحيح « اجوزة السفر » لا « جوازات السفر » والحجة ما جاء في « أساس البلاغة » : « وخذوا اجوزة سفركم » ومثله في « التاج » .

أقول : وفات المصحح الفاضل المتوخي استعمال الأبنية الصحيحة إن الجاحظ استعمال في إحدى رسائله « الجوابات » (٥) جمعا لـ « جواب » . الا يحق لنا أن نقول بعد استعمال الجاحظ هذا ، بصحة « جوازات السفر » كما نقول بصحة « اجوزة » السفر الذي جاء ذكره في (أساس) الزمخشري وفي « تاج العروس » . . وقد جمع الجواب على « اجوية » (٦) أيضا . وكنت قد لاحظت كما لاحظ غيري أن أهل التصحيح قد عرضوا لموادّ نجدها مكررة مرتدة منذ عصر الحريري إلى يومنا هذا ؛ فأنت تجد أن جلوم قال : الحوائج جمع حاجة من الخطأ الشائع ، وإن أثر في الشيء هو الصحيح لا أثر عليه . ولا يشير المتأخر من هؤلاء إلى ما ذكره المتقدم حين يعود إلى القول نفسه .

وسأعرض لنماذج من هذا الذي تردّد في مصنّفات أصحابنا الذين تصدّوا إلى تصحيح الأبنية والأساليب . وليس غريبا أن أقول : إن طائفة كبيرة مما ذهبوا فيه إلى الخطأ قد ورد في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكنهم حين اقتصروا على المعجمات فاتهم علم كثير ه على أن من الحق أن أقول إن بينهم من كان دائم النظر في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكن الإحاطة والشمول أمر معجز ، نقصر كما قصّر غيره .

٥ - الجاحظ ، فصل من صدر كتابه في الجوابات في الإمامة (المورد ج ٧ ، ١٩٧٨) .

٦ - ولابي حميد الغزالي كتاب عنوانه ((الاجوية الغزالية في المسائل الاخروية)) ط . مصر

قال غير واحد من الأساتذة العلماء في مادة التصحيح :

يقولون : تسرّب اليه بمعنى تسرّب فيه ، والثانية هي الصواب . أقول
إذا كان السابق المتقدم قد أشار الى هذا فلم يتكرّر علينا من جاء بعده
فيحشّر هذا في مادته دون أن يشير الى سابقه ؟ وقال الشيخ ابراهيم
اليازجي في « لغة الجرائد » (٧) : ويقولون : تخرّج على فلان ، وتخرّج في
مدرسة كذا وهو خريج فلان .

وخلف بعده جماعة فأعادوا المسألة مع خلاف ، فقال أحدهم : تخرّج
فلان في الكلية الفلانية وليس تخرّج من الكلية .

أقول : والذي وقفت عليه في كتب الرجال اني قرأت كثيرا وتخرّج به
جمهرة من العلماء .

وإذا كنا قد عرفنا في باب التضمن قوليه تعالسى :
« عينا يشرب بها عبادة الله » فهل ترانا انصفنا العربية وانصفنا انفسنا ؟
إنلا يكون من الجور ان نتشدّد الى هذا الحد ؟ قالوا : لقد حجرت واسعا .
وقالوا : من الصواب ان نقول : تعرّفت الامور لا تعرّفت بها .

إن من المتقدمين في عصرنا من قال بهذا ، الشيخ ابراهيم اليازجي في
« لغة الجرائد » (٨) :

ويقولون : تعرّفت على فلان اذا احدثت به معرفة ، وهو من التعبير
العامي .

ومرجع الشيخ اليازجي والذين أعادوا مقولته هو المعجم القديم .
ولكن الاساليب تتغير ، وان المعربين يصيرون الى انماط من الاعراب تخالف
ما درج عليه متقدموهم . ولست اذهب مذهب اللغويين الاوائل فأحظر ان

يؤخذ بأقوال من سموهم « مولدين » أو « مُحدثين » ؛ تلك شنشنة قديمة عفى عليها الزمان ؛ أفلا ترى أن من التعسف الكبير ألا نأخذ بقول أبي الفرج الاصبهاني، صاحب « الاغاني » الشهير، في اخبار « عبادل » ونسبه وهو قوله : « فحرّكت بعيري لاتعرّف بهنّ وأنشدهنّ » ؛ ومثل هذا ما قرأناه في « نفع الطيب » ، في الكلام على يوسف الدمشقي : وكان من الذين اخفاهم الله لا يتعرّف به الا من تعرّف له (٩) .

ومما كرّره غير واحد من غير اشارة الى المتقدم السابق قولهم :
دُعُستُه السيارَة لا دُهُسْتَه .

وقولهم : كتاب شائق لا شيق .

وقولهم : « نُكْنَةُ الجندي » ؛ بضم التاء مع سكون الكاف لا « نُكْنَةُ » بفتحتين .

وقولهم : « فلان يرأس اللجنة » ؛ بفتح الهزة ، لا « يرئس » بكسرها .

وقولهم : « كابد فلان العذاب » لا « تكبّد » .

وقولهم : « استهتر بالخمر » لا « استهتر » .

أقول : ان ممن نبّه على هذا من السابقين ، ابو الفريّ ابن الجوزي في كتابه « تقويم اللسان » ؛ قال ناقلا عن غيره : « تقول استهتر فلان بكذا » بضم التاء الاولى وكسر الثانية على ما لم يُسمّ فاعله ، والعامّة تفتح التاءين (١٠) .

وكان الاساتذة قد وقفوا على ما في « لسان العرب » حين صححوا هذا الخمل الشائع ، لقد جاء في « اللسان » الحديث الشريف : سبق

٩ - من كتاب « الاستدراك على كتاب قل ولا تقل » للاستاذ صبحي البصام ص ٩٠ .

١٠ - تقويم اللسان (دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦) ص ٧٧ .

المُفْرِدُونَ ؛ قالوا وما المُفْرِدُونَ ؟ قال الذين أهُتِرُوا في ذكر الله . وجاء في حديث آخر : هم الذين استهُتِرُوا بذكر الله ، أي أولعوا به . كما جاء في « اللسان » و« فلان مُسْتَهْتِرٌ بالشراب ، أي مولعٌ به .

ومما رده أصحاب التصحيح من اقوال يأخذها لاحقهم عن سابقهم قولهم :

اسْتَسَيْتِ المدرسة لا تَأَسَّسَتْ .

و « ما زال الخلف قائما » وليس « لا زال الخلف قائما » .

و « هو عائل على غيره ، وهم عائلة على غيرهم » وليس « هو عائلة على غيره » .

و « ينبغي لك » لا « عليك » . و « صادَرَهُ على المال واستصْفَى ماله » لا « صادَرُ ماله » .

هذه جملة موجزة لمواد ادرجت في كتب التصحيح في عصرنا هذا ، يرددها غير واحد منهم مع ان شيئا منها قد تنبّه له المتقدمون . وأريد ان اعرض لنمط آخر مما لم يُرد في هذه الكتب ، بل اختصّ به علم من الاعلام من اهل الفضل والدراية والتبحر .

قال — رحمه الله —

قل : « أَيُّهُما أَفْضَلُ العِلْمُ أم المَالُ » ولا تقل « أَيُّهُما أَفْضَلُ العِلْمُ أم المَالُ » . والحجة ان « هما » في قولك « أيهما » ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة عودا غير مجاز .

وقال : « ان التركيب مخالف للمنطق اللغوي » .

اقول : إن ما ذهب اليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ؛ غير ان الوجه الآخر الذي شدّد النكير

عليه مما نواجهه في كلامهم أيضا؛ فمن ذلك ما جاء في أخبار أبي عمرو بن العلاء : انه كان يخاف الحجاج بن يوسف ، فكان يتستر . قال : فخرجت في العُلس أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه الى غيره فسمعت منشدا ينشد :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْإِمَامِ ——— لَهُ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ .

وسمعت عجوزا تقول : مات الحجاج ، فما أدري بأيِّهما كنتُ أُسْرَعُ ؟
أقول المنشد « فَرْجَةٌ » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ (١١)
ولقد استدرك الأستاذ صبحي البصام على إستاذه الدكتور مصطفى جواد — رحمه الله — شواهد كثيرة تشير الى ان ما أنكره وهو القول « ايها » كلام فصيح وارد في كلام المتقدمين الفصحاء ، ومن ذلك :

١ — جاء في « نهج البلاغة » : وسئل عليه السلام ، أيُّهما أفضل المعدل او الجود . ؟

٢ — وفي طبقات الشعراء لابن سلام الجحفي : « ان ابا العطف قال : إن شابا لقي الفرزدق ، فقال له : ايها احب اليك تسبق الخير او يسبقك » ؟

٣ — وفي « الاغني » : انَّ ام عمر بنت مروان قالت لطوَيْسِ المقتبي « ايها احبُّ : العاجل ام الاجل » ؟ (١٢)

واستوفى الأستاذ البصام من هذا خمسة عشر موضعا كلها تؤيد استعمال « ايها » وعودها على الضمير المتأخر .

١١ — الزبيدي ، طبقات القهوين ص ٢٩ .

١٢ — البصام ، الاستدراك ص ١٢ — ١٤ .

ان هذا يعني ان العربية وإنْ دَرَجَتْ في سننٍ واضحٍ من النظام
النحوي في نظم الكلم في الجمل المفيدة ، تبتعد كثيرا عن هذا السنن في
طائفة من وجوه القول . ثم الم نذكر أن النحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة، اثاروا في الوقت الى شواهد ما جاء شاذا
عن هذه القاعدة النحوية كقول ابي الاسود الدؤليّ يهجو عديّ بن حاتم
الطائي، وقد نسبه ابن جني الى النابغة الغبائي :

جزى رثه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويلت وقد فعل
وكتول حسان يرثي مطم بن عدي احد اجواد العرب :

ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما
وقال — رحمه الله — :

قل : « السك الحديد ولا تقل : السك الحديدية » .

وقال شارحا العلة : وذلك لان السك المذكورة مصنوعة كلها من
الحديد ولم يضاف اليها شيء آخر من الفلزات والمعدنيات .
وهو يقول : إن الناس اتبعوا في هذا الخطأ ما جاء في « تذكرة
الكاتب » لاسعد خليل داغر .

وقد عرض لهذا القول الأستاذ البصام فجاء بشواهد من الشعر
والنثر ما يردّ به مقولة الدكتور مصطفى جواد، وخلص منها الى ان السكة
الحديد والسكة الحديدية كلاهما فصيح (١٢) .

وقال — رحمه الله — :

« قل اجاب عن السؤال ، ولا تقل اجاب على السؤال » .

أقول : إن القول بفصاحة الاستعمال الأول صحيح مليح، ولكن
الاستعمال الثاني قد ورد في نثر المتقدمين كما ورد الاستعمال الأول،
والشواهد كثيرة في كليهما .

ثم إن لاستعمال حروف الجر في العربية طرائق عدة تظهر إن بعضها
ينوب عن بعض ويحل محله . وما القول بـ « التضمين » في هذه الأدوات
الماضوية من مظاهر التطور اللغوي ، فإذا كان التضمين جائزا وقد عرض
للعربية في عصورها المتقدمة ، فلم لا نقبل حلول « على » محل « عن » مثلا
في قولنا : اجاب عن السؤال او على السؤال ؟

ولم لا نقول : وفق الحاجة تأسياً بأبي عثمان الجاحظ كقوله في رسالته
« استنجاز الوعد » « وأسماؤكم وكُنَّاكُمْ بين فَرْحٍ ونُجْحٍ ، وبين سلامةٍ
وفضلٍ ، ووجوهكم وفق أسمائكم، وأخلاقكم وفق أعرافكم » (١٤)

ومجيء « وفق » من غير أن يسبقها « على » كثير ، فهل آن للمتصدين
للتصحيح أن يعيدوا النظر في مناهجهم ويتعمقوا النصوص في كتب الأدب
واللغة والتاريخ ؟

ثم إنهم لم يأخذوا في أن « الإيجاز » هو من البلاغة في الأساليب العربية
حيث يجب الإيجاز . ومن الإيجاز البليغ قوله تعالى « واختار موسى قومه
سبعين رجلا » أي من قومه . إن حذف الجار تفرضه علينا البلاغة العربية
فنقول : حُدِّثَ اثنَاءَ ذلك ، أو خلال ذلك ، وهو أبلغ مما نقول : « في اثناء »
أو « في خلال » .

ولقد عُني بموضوع التصحيح في عصرنا جمهور من العلماء من أهل
الفضل والدراية، حتى إذا توفاهم الله خُلفَ من بعدهم خلفٌ لم يكن لهم

من العلم ما كان لأولئك، فتعجلوا الطريق فكانوا كحاطب الليل، وعادوا الى ما سطره اولئك الاعلام فزادوه عبثا .

لم يكن هذا الخلف على علم بالعربية ، معتمدا على كثير من المواد التي توزعتها كتب الادب والتاريخ . ومن أجل ذلك اقتصر جلهم على مادة من سبقهم فرددوها غير مشيرين الى اصحابها ، ثم انهم يصلون الى تلك المواد بلغة العصر الجديد التي كثر فيها التجاوز بل الخطأ .

ان احدهم يستعمل « التصويب » وهو يريد به « التصحيح » ، وهذا من لغة العصر ؛ فالتصويب ان تصوب كلاما اي تجده صوابا وتعدّه صوابا ، كأن يقال : ابدى فلان رايه فصوّبته . وان آخر يستعمل « الكواهل » فيقول : « كواهل عقولهم » وما ادري اعرف صاحبنا معنى « الكاهل » ام جهله ؟ واذا كان قد عرفه فهل جائز استخدام هذه الاستعارة في حدود المعتل ؟ وكيف يكون للمعتول « كواهل » ؟

وكيف يتأتى هذا وقد عاب النقاد المتقدمون على ابي تمام قوله :

يا دهرُ قَوْمٍ منْ أُخْدَعِيكَ فَمَقْدٌ اضْجَجْتَ هذا الانام من خُرْقِكَ

لقد هالهم ان يكون للدهر « اخدعان » كما يهولنا الآن ان نغير « العقول كواهل » . ويستعمل هذا النفر كلمة « التشويش » ، وهذه الكلمة عامية في عصرنا هذا ، يقال : « حدث تشويش في البلد » اي اختلاط واضطراب . ولقد عدّ اللغويون المتقدمون هذه الكلمة من العامية . قال ابن الأنباري : اجمع اهل اللغة على ان « شوش » عامية (١٥) وهم الجوهري في عدّها في جملة الفصيح الصحيح . اترى بعد هذا ان من الفصاحة ان نستعمل هذه في كتاب لغوي انصرفت لتصحيح الابنية والاساليب ؟!

و « التشويش » نظير « الفوضى » وقد استعملت « الفوضى » في
 المعنى نفسه ، والأصل فيها الجمع ، والمفرد « فضيض » ، ثم عرض لها
 الإبدال ، « ماذا قلنا : « الناس فوضى » فالمعنى : متفرقون مختلطون . قال
 الأعمش الأودي :

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سِراةَ لهمْ ولا سِراةَ إذا جهَّالهمْ سادوا

ولست أرى أن يضطرُّ مُعربٌ في كتابٍ في أصولِ العربية أن يستعمل
 « القرون الوسطى » مستعرا هذا المصطلح من التاريخ الغربي المسيحي .

ثم ليس من التساهل والتعسف أن تستعمل وصف « الاملائية »
 للاخطاء فنقول : « الاخطاء الاملائية » ؟ إن مصطلح « الاملائية »
 مأخوذ من مادة « الاملاء » وهو أن المعلم يملئ على تلامذته ليختبر
 معرفتهم بـ « رسم » الحروف ؛ وعلى هذا لا يمكن أن ينصرف « الاملاء »
 الى معنى رسم الهزة والالف المقصورة ، كأن ترسم الفاقائمة او برسم الياء
 ونحو هذا . ويستعملون « الاستعجال » بمعنى العجلة فيقولون : « ان
 هذا الكتاب يعين المستشير المستعجل » . وكان الصواب أن يقال
 « العجلان » لأن الاستعجال والاعجال والتعجل بمعنى الاستحثاث وطلب
 العجلة . واعجله وعجله واستعجله اذا استحثه وطلب العجلة .

ومن العجب أننا نقف على اخطاء يذكرها هذا التفرقا فلا نراها الا في
 كتبهم ، وهي إن وُجِدَتْ ففي استعمال الصبية او قتل العوام ؛ وإلا فمن
 يقول « المروءة » بفتح الميم او « الخراج » لما يخرج من القرع أو شبيهه ،
 بفتح الخاء ؟

واني لأعجب من طائفة منهم في قولهم يقال : خرج عن القاتون ولا
 يقال : خرج على القاتون . ولو قرأ هؤلاء في كتب التاريخ وأحصوا الخارجين
 على السلطان في عصر بني امية وعصر بني العباس لوجدوا جمهرة من
 هؤلاء كلهم « خارج على السلطان » . ولا يعني هذا أن المرء حين يقول :

« خرجت عن الحد اللائق » مخطيء ، فكلاهما صحيح ، ولكل توجيهه في
الدلالة والمعنى ؛ فاعرف ذلك — رحمك الله —

ولم اكن اقصد الى استيفاء هذه المواد ولو قد فعلت لكان لي منسه
كتاب براسه ما زلت احتفظ بمواده ، ولكني اقول : إن المعربين في العربية
قد ضاقوا بها ذرعا فلم تسلس لهم ، ولم تسلمهم قيادها لانهم لم يملكوها
ولم يشقوا بالنظر في مصادرها .

واذا لم يكن هذا فكيف اقرأ في مجلة مغربية ان احدهم كتب : لقد خلا
الوطاب وتوعدت الاسباب وكثرت السبل ...

اقول : إن صاحب هذا الكلام لا بد ان يكون قد فهم ان « الوطاب »
مفرد لا جمع ل « وطب » ، ومن اجل هذا لم يلحق الفعل « خلا » بتاء
التانيث في حين ان الفعل الذي اتى بعده مقترن بالتاء في قوله : « وتوعدت
الاسباب » وبعده « وكثرت السبل » مع ان الامر جازم مع الفاعل اذا كان
جمعا مكررا . غير ان التزام تاء التانيث في الجملتين مع خلو الاولى منها
يشعر ان المُرَبِّ حَمَل « الوطاب » على الامتراد والتذكير ، وهو في حقيقته
جمع . قال تابط شرا :

اقول للْحَيَّانِ وقد صَفَرْتْ لَهُم وِطَابِي وَيَوْمِي ضَيْقَ الْحُجْرِ مَعُورُ

ومثل هذا استعمالهم « اذ » وهو ظرف للزمان الماضي استعمال
« اذا » الشرطية فيقولون : « واذا لم يتها لي العمل في بغداد فقد غادرتها
الى ... » .

والصواب « اذا » لما « اذ » فقولته تعالى : « رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا
بعد اذ هديتنا » .

وبعد نهذه اللمجة موجزة بشيء يتصل ببحث سلامة العربية ونهج
المعنيين فيه لم ارد منه ان اقسو على احد من العاملين ، وفقهم الله لخير
هذه اللمعة الشريفة .

الدكتور ابراهيم السامرائي